قسم الاقتصاد في QNB
economics@qnb.com
30 أكتوبر 2022

الصين ستدعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار في التكنولوجيا المحلية وإعادة توزيع الدخل

ظلت الصين لعقود محركاً لنمو الاقتصاد العالمي. في الواقع، بدءاً من الأزمة المالية العالمية التي امتدت من 2007 إلى 2009 ووصولاً إلى الفترة التي سبقت وأعقبت الجائحة، ساهمت الصين بنسبة 37% في إجمالي النمو الاقتصادي العالمي. في العام الماضي وحده، أضاف نمو الاقتصاد الصيني مبلغاً يساوي إجمالي الناتج المحلي لفرنسا أو ما يزيد عن 2.8 تريليون دولار أمريكي للاقتصاد العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن نمو الطلب الكلي في الصين له تأثير مضاعف كبير يمتد غالباً إلى أسعار السلع الأساسية والأسواق الناشئة والاقتصادات المفتوحة الأخرى.

ولكن خلال الفصول العديدة الماضية، ساهمت بعض العوامل المحلية في حدوث تباطؤ اقتصادي حاد في الصين. ويرجع ذلك إلى تبني سياسة صفر حالات كوفيد والتي تضمنت فرض عمليات إغلاق في أهم المدن الصينية، وتقييد الإقراض المصرفي لقطاع العقارات المثقل بالديون، وفرض قيود تنظيمية صارمة على مختلف الصناعات. ونتيجة لذلك، شهد النمو في الصين ركوداً في الربع الثاني من العام الحالي مع أسوأ أداء اقتصادي منذ عقود، حيث ساهم بنسبة 4% فقط في إجمالي النمو العالمي خلال تلك الفترة.

مساهمة الصين في نمو الناتج الإجمالي العالمي
(اسمي بالدولار الأمريكي، نسبة إجمالي المساهمة للفترة)

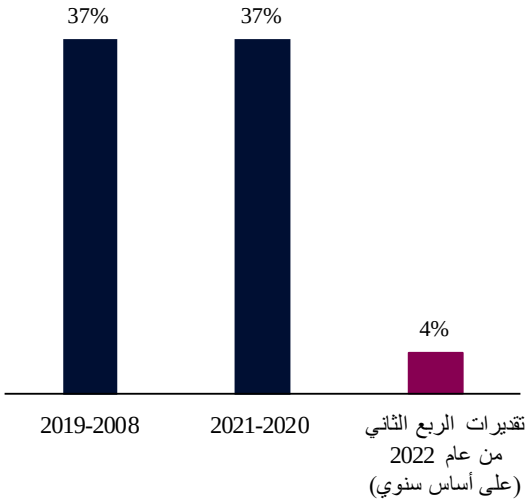

المصادر: هيفر، صندوق النقد الدولي، تحليلات QNB

نظراً لأهمية الصين للنمو العالمي وبسبب التباطؤ الذي تشهده البلاد مؤخراً، فإنه ليس من المستغرب قيام المستثمرين والاقتصاديين وصناع السياسات بمتابعة المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني، الذي اختتم أعماله مؤخراً والذي يُعقد مرتين كل عقد، وذلك للحصول على تلميحات حول الخطوات التالية للعملاق الآسيوي. وقد منح المؤتمر الوطني للحزب الرئيس شي جين بينغ ولاية ثالثة مدتها 5 سنوات كزعيم للصين، كما عين جيلاً جديداً من المسؤولين في مناصب عليا داخل الحزب الشيوعي الصيني.

من وجهة نظرنا، صادق المؤتمر على الخطة الخمسية الـ 14 للصين، والتي تمت الموافقة عليها قبل عامين في 2020. وتؤكد الخطة، التي تستند إلى فكرة "التداول المزدوج"، والتي تركز على تنمية الصادرات (التداول الدولي) وزيادة الطلب المحلي، المدعوم أساساً بارتفاع الاستهلاك (التداول الداخلي). وتستند الفكرة إلى أن "التداول المزدوج" من شأنه أن يدعم ويعزز ويقوي قاعدة التصنيع في البلاد، والتي تعد محركاً للتنمية من وجهة نظر القيادة الصينية.

تقديرات تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للولايات المتحدة مقابل الصين
(تريليون دولار أمريكي، 2000 – 2027)

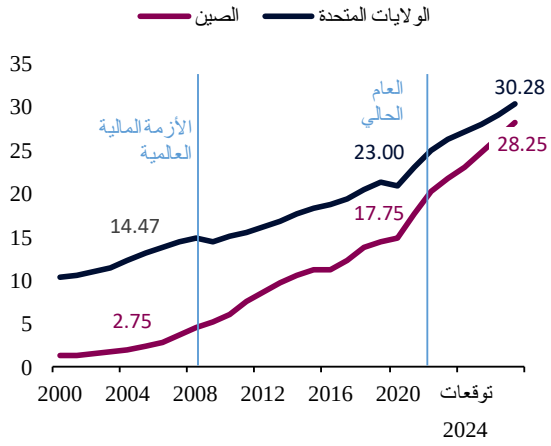

المصادر: هيفر، صندوق النقد الدولي، تحليلات QNB

يُعد التنفيذ السلس لأجندة "التداول المزدوج" أمراً أساسياً بالنسبة للصين للحفاظ على معدلات نمو مرتفعة - فوق 4% - وتجاوز الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم بحلول العقد القادم. لذلك وافق المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي على التركيز على مجالين رئيسيين لتنفيذ أجندة "التداول المزدوج"، والتي تتطلب، مع ذلك، التزامات سياسية ومالية كبيرة.

أولاً، سيتعين على الصين أن تستثمر بشكل كبير في العلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير محلياً بهدف زيادة الاعتماد على الذات وتحسين الوضع الداخلي. وقد أصبح هذا الأمر مهماً وملحاً بشكل خاص بعد الأحداث الجيوسياسية الأخيرة على مدى السنوات القليلة الماضية. منذ الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتشديد ضوابط التصدير على التكنولوجيا الأمريكية، والعقوبات المفروضة على روسيا بعد غزو أوكرانيا، تواجه الصين تحديات في استيراد التقدم التكنولوجي. لذلك، قد تكون هناك حاجة إلى إعادة هندسة شاملة للطرف الأعلى لسلسلة القيمة الصينية

تحليل اقتصادي

وصناعة التكنولوجيا. ومن المرجح أن يتم إعطاء الأولوية للقطاعات التي تعتمد على الابتكار بشكل كثيف، مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية وأشباه الموصلات والعلوم الصحية وصناعة الفضاء. ومن شأن هذا التوجه أيضاً أن يمكن الصين من بالبقاء قادرة على المنافسة خارجياً ومواصلة توسيع نطاق وصول سلعها وخدماتها إلى الأسواق الخارجية.

ثانياً، من أجل تحقيق الجزء المتعلق بـ "التداول الداخلي" من معادلة "التداول المزدوج"، ستحتاج الصين إلى تعزيز عملية إعادة توزيع الدخل المحلي. إن الافتقار إلى هياكل رعاية اجتماعية أكثر نضجاً يحفز الأسر الصينية على توخي الحذر والادخار أكثر بدلاً من الإنفاق، مما يزيد من صعوبة زيادة الاستهلاك المحلي بشكل كبير. إن الطريقة الوحيدة لكسر هذه الحلقة هي تغيير هيكل الحوافز في البلاد. من شأن زيادة التحويلات المباشرة ومزايا الضمان الاجتماعي أن تطمئن الأسر الصينية، مما يجعلها أكثر استعداداً لإنفاق حصة أكبر من دخلها ومدخراتها. وينبغي لهذا الأمر أن يدفع نمو الاستهلاك الشخصي. وسيتطلب ذلك تركيبة مختلفة لتخصيص موارد القطاع العام، مع تقليص الاستثمار في العقارات أو البنية التحتية المادية وزيادة التحويلات المالية لبرامج الضمان الاجتماعي.

بشكل عام، فإن التشكيلة الجديدة من المسؤولين الكبار المنبثقة عن المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني، تحت قيادة الرئيس شي جين بينغ، تعزز التغييرات الأخيرة في السياسة الاقتصادية، ولا سيما الاعتماد على الذات في مجال التكنولوجيا ومسألة إعادة توزيع الدخل. نتوقع أن تنتقل الصين بنجاح نحو نموذج نمو ديناميكي مزدوج المحاور. وهو ما من شأنه أن يحافظ على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فوق 4% على مدى السنوات العديدة القادمة.

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو*
اقتصادي أول
هاتف: 4453-4642 (974+)

جيمس ماسون
اقتصادي أول
هاتف: 4453-4643 (974+)

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة (**"المعلومات"**) من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) (**"QNB"**) ويشمل هذا المصطلح فروعه وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواءً كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلي QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحةً أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصيةً فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواءً داخل قطر أو خارجها، كما لم يقم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.